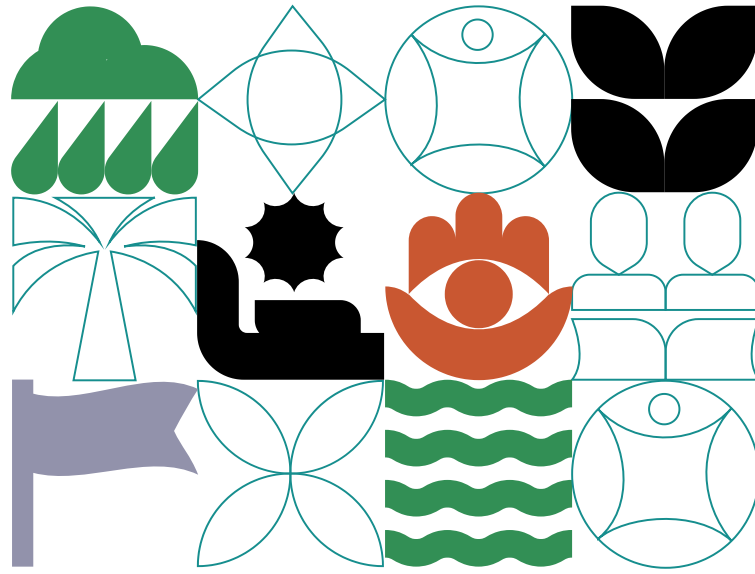




النشرة ربع السنوية للناتج المحلي الاجمالي الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥: تحليل معدلات النمو، والاستثمار والأداء القطاعي

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية خلال الربع الثالث من العام المالي

٢٠٢٤/٢٠٢٥

- أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي عن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ليسجل ٤,٧٧%، مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢,٢% في الربع المناظر من العام المالي السابق وهو أعلى معدل نمو ربع سنوي يُحقق منذ ثلاث سنوات. ويُسهم هذا الأداء في رفع متوسط معدل النمو خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الجاري إلى نحو ٤,٢%، مقارنة بنحو ٢,٤% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. يعكس هذا الأداء القوي تعافياً مستداماً ومرونة متزايدة للاقتصاد في مواجهة حالة عدم اليقين العالمية. وقد جاء هذا النمو في ظل استمرار تنفيذ الحكومة لأجندة الإصلاح، في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والذي يُعد عاملاً أساسياً في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحسين حوكمة الاستثمارات العامة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في مختلف المجالات الإنتاجية.
- جاء النمو خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نتيجة توسع ملحوظ في عدد من القطاعات الرئيسية، فقد استمر الأداء المتصاعد لقطاع الصناعات التحويلية غير البترولية، قطاع السياحة (ممثلة في المطاعم والفنادق)، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وعلى الرغم من ذلك، استمرت بعض القطاعات في التراجع، ومنها قناة السويس على خلفية استمرار التوترات الجيوسياسية، وقطاع الاستخراجات.
- وفي ظل السعي الدائم لتعزيز الإنتاجية والنمو القائم على التصدير، شهدت القطاعات الرئيسية الداعمة للتبادل التجاري معدلات نمو مرتفعة، مثل السياحة (ممثلة في المطاعم والفنادق) (٢٣%)، الصناعة التحويلية غير البترولية (١٦,٠٣%)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (١٤,٧%). وقد حظي هذا الأداء بدعم من التوسع الذي شهدته قطاعات أخرى، من بينها الوساطة المالية، والتأمين،

والكهرباء، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، مما أسهم في تعزيز النمو المحقق خلال هذا الربع.

■ استمر نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية في الانتعاش للربع الرابع على التوالي، بمعدل نمو بلغ ١٦% خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ متجاوزاً مرحلة الانكماش في العام المالي السابق الذي سجل فيها النشاط الصناعي تراجعاً بلغ نحو ٤%. ويُعد نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية هو الأكثر مساهمة في نمو الناتج خلال الربع حيث بلغت مساهمته ١,٩ نقطة مئوية من إجمالي النمو. يتزامن هذا النمو المرتفع مع السعي نحو زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي ومنح مزيد من التسهيلات للأنشطة الصناعية.

■ وارتبط هذا النمو الصناعي أيضاً بتحسّن ملحوظ في أداء الصادرات الصناعية، حيث سجلت صادرات السلع تامة الصنع زيادة سنوية بلغت ١٢,٧% خلال الربع الثالث، ما يعزز دور القطاع الصناعي كقوة دافعة للنمو. ويُعد قطاع الملابس الجاهزة أحد الأمثلة البارزة، إذ سجلت صادرات القطاع نمواً سنوياً تجاوز ٢٣% خلال نفس الفترة، مستفيداً من التحولات في خريطة التجارة العالمية، وهو ما يعكس مرونة قطاع الملابس الجاهزة وقدرته على الاستجابة السريعة للطلب العالمي.

■ على الصعيد الآخر، استمرت بعض الأنشطة الاقتصادية في التراجع خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥؛ حيث شهد نشاط قناة السويس تراجعاً بنسبة ٢٣,١% خلال الربع وإن كان بمعدل متناقص عما كان عليه في الربع المناظر الذي انكمش فيه النشاط بنسبة ٥١,٦% على خلفية بداية أزمة تراجع أعداد السفن المارة عبر قناة السويس في ضوء التوترات الجيوسياسية التي أثرت بالسلب على إيرادات القناة حتى الآن.

- بالإضافة إلى ذلك، استمر تراجع نشاط الاستخراجات حيث شهد قطاعي البترول والغاز الطبيعي انكماشاً، إلا أنه من المتوقع أن يكتسب الاستثمار في الاكتشافات الجديدة وتطوير الحقول زخماً خلال الفترة المقبلة، مما سيدعم القدرة الإنتاجية المستقبلية ويساهم في الحد من وتيرة تراجع أداء القطاع.
- على جانب الإنفاق، حظي النمو بدعم ملحوظ من صافي الصادرات، التي ساهمت بنحو ٢,٧ نقطة مئوية في إجمالي النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي. وجاءت هذه المساهمة الإيجابية مدفوعة بالتوسع القوي في صادرات السلع والخدمات، حيث ارتفع إجمالي الصادرات بنسبة ٥٤,٤%، متجاوزاً بشكل كبير الزيادة المسجلة في الواردات والبالغة ١٨,٧%.
- كما تسارعت وتيرة الاستثمار الخاص بالأسعار الثابتة بنسبة ٢٤,٢% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، متجاوزاً الاستثمار العام للربع الثالث على التوالي، ومستحوذاً على نحو ٦٢,٨% من إجمالي الاستثمارات المنفذة (باستثناء المخزون). إلا أن هذا النمو لم يكن كافياً لتعويض التراجع الحاد في الاستثمار العام، والذي انكمش بنسبة ٤٥,٦% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق بالأسعار الثابتة. ونتيجة لذلك، جاءت مساهمة الاستثمار في النمو الاقتصادي سالبة، حيث أدى إلى خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٢,٤٤ نقطة. في المقابل، واصلت حصة الاستثمار العام تراجعها لتسجل ٣٧,٢%، وهو ما يعكس جهود الدولة لإعادة هيكلة الإنفاق الاستثماري، وترشيد الاستثمارات العامة، والتوجه المتزايد نحو تعزيز دور القطاع الخاص.
- كما تؤكد المؤشرات الدورية استمرار تحسن النشاط الاقتصادي في مصر خلال الربع الثالث. فقد ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي (باستثناء النفط الخام والمنتجات البترولية) بنسبة ١٦% خلال الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، بعد أن كان قد سجل انكماشاً بنحو ٤% في نفس الفترة من العام الماضي. ويعزي هذا التعافي إلى ارتفاع الإنتاج في عدد من الصناعات الرئيسية، مثل السيارات (٩٣%)، والملابس الجاهزة (٥٨%)، والمشروبات (٣٤%)، وصناعة الورق (٢٠%)، والمنسوجات (١٧%).



■ وفي ذات السياق، يشير مؤشر مديري المشتريات إلى استمرار تعافي نشاط القطاع الخاص خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥. فمع بداية عام ٢٠٢٥ سجل مؤشر مديري المشتريات ٥٠,٧ نقطة، وهو أعلى مستوى له في ٥٠ شهرًا. وفي فبراير استمرت تواجد المؤشر فوق مستوى الحياد ليسجل ٥٠,١ نقطة مشيرًا إلى استمرار تحسن أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر خلال فبراير. ورغم تراجع طفيف في مارس إلى ٤٩,٢ نقطة، ظل المؤشر قريبًا من المستوى الحيادي، بما يشير إلى استقرار نسبي في نشاط القطاع الخاص واستمرار اتجاه التعافي.

■ استمرارًا لهذا الزخم، وفي سياق جهود الدولة لتعزيز مسار التعافي الاقتصادي وترسيخ دعائم النمو المستدام، اعتمد مجلس النواب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ في يونيو ٢٠٢٥، وذلك بعد عرضها في ١٥ أبريل من نفس العام، مستهدفة معدل نمو يبلغ ٤,٥%. وقد راعى مشروع الخطة استمرار الالتزام بالسقف المحدد للاستثمارات العامة عند نحو ١,١٥٨ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، وذلك في إطار جهود الدولة لترشيد وحوكمة الإنفاق العام، بما يعزز من استقرار الاقتصاد الكلي، ويسهم في تعظيم دور القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتمويل المشروعات التنموية. وركزت الخطة بشكل خاص على تعزيز قطاعات التنمية البشرية، حيث خُصص نحو ٤٧% من استثمارات الخزانة العامة للدولة لقطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. ويعكس هذا التوجه إيمان الدولة الراسخ بأهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

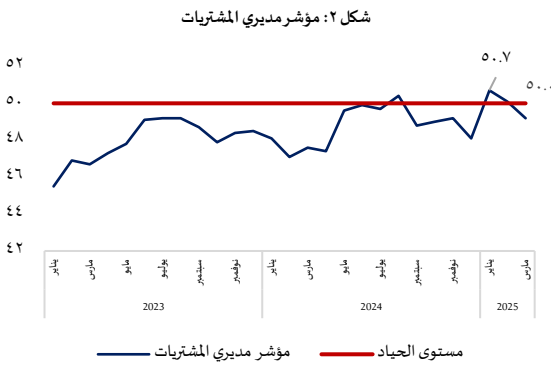
■ ورغم استمرار حالة عدم اليقين العالمية، تظل المؤشرات الأولية إيجابية بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥؛ حيث يُتوقع أن يحقق الاقتصاد المصري معدل نمو أعلى من المعدل المستهدف البالغ ٤%، مدعومًا بزيادة الاستثمارات الخاصة والانتعاش الملحوظ في

القطاع الصناعي، إذ بلغ متوسط النمو خلال الأشهر التسعة الأولى من العام نحو ٤,٢% فيما يعكس تحسن تدريجي يفوق التوقعات في أداء الاقتصاد الحقيقي.

- وعلى الرغم من اندلاع الحرب بين إسرائيل وإيران في ١٣ يونيو ٢٠٢٥، وما صاحبها من مخاوف أولية بشأن اتساع نطاق التوترات الإقليمية وتداعياتها المحتملة على الأسواق العالمية، فقد جاءت التأثيرات الفعلية على أسواق النفط والسلع والأسواق المالية العالمية أقل حدة من المتوقع. وقد ساهم هذا في دعم قرار الإبقاء على مستهدفات النمو دون تعديل للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وفقًا لتقديرات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف تحقيق معدل نمو يبلغ نحو ٤,٥%، مع الاستمرار في متابعة التطورات الجيوسياسية وتقييم آثارها المحتملة على النشاط الاقتصادي.



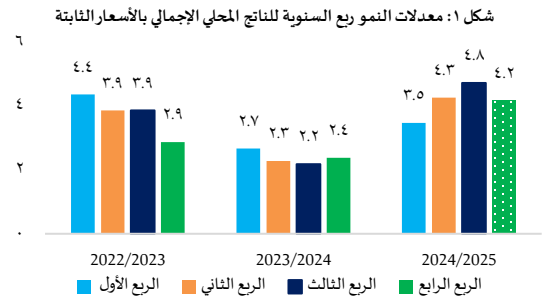
نقطة مشيرًا إلى استمرار تحسن أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر خلال فبراير، مستفيداً من الاتجاه المتصاعد الذي سجله في يناير ٢٠٢٥، إذ أكدت الشركات على مواصلة انتعاش الطلب من العملاء. وقد شهد شهر مارس تراجعاً لكنه ظل قريباً من المستوى المحايد؛ حيث سجل ٤٩,٢ نقطة (شكل ٢).



معدل النمو القطاعي في الربع الثالث للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤

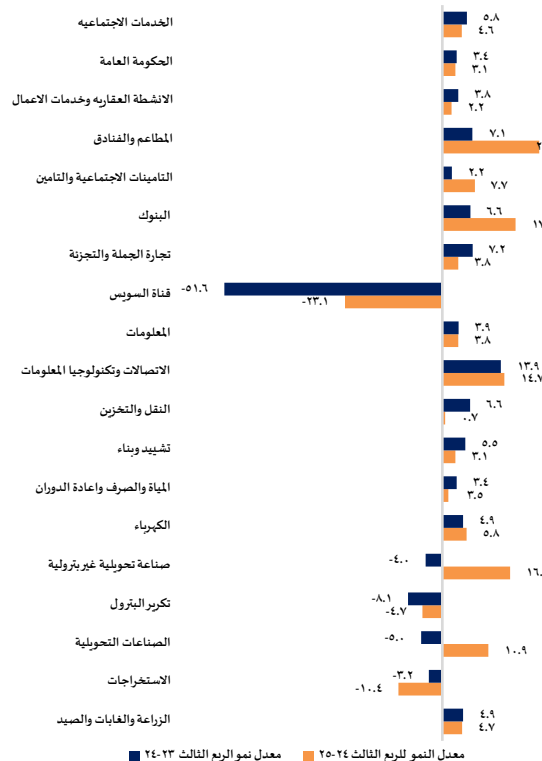
في إطار السياسات الداعمة للاستقرار الكلي التي اتخذتها الحكومة المصرية، شهدت عدة قطاعات اقتصادية تحسناً في الأداء الاقتصادي (شكل ٣).

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤,٧٧% خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٥ مقارنة بمعدل نمو ٢,٢% في الربع المناظر للعام المالي ٢٠٢٣/٢٤. وجاء هذا النمو في ظل تنفيذ الحكومة لسياسات موجهة نحو المزيد من الاستقرار للاقتصاد الكلي، تمكين القطاع الخاص في قيادة النمو والتنمية الاقتصادية من خلال دعم مشاركته في الاستثمار من أجل تحقيق حوكمة الإنفاق الاستثماري. فضلاً عن تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، والتوجه نحو نموذج اقتصادي يقوم على الصناعة والتصدير. وقد ظهر هذا النمو في العديد من الأنشطة الاقتصادية أبرزها الصناعة التحويلية غير البترولية والوساطة المالية والتأمين والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة.



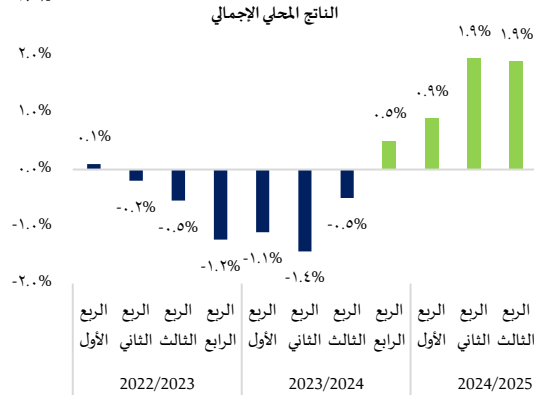
وبالنسبة للمؤشرات الدورية، فيشير مؤشر مديري المشتريات إلى استمرار تعافي نشاط القطاع الخاص خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤. فمع بداية عام ٢٠٢٥ سجل مؤشر مديري المشتريات ٥٠,٧ نقطة، وهو أعلى مستوى له في ٥٠ شهرًا. يشير هذا إلى انتعاش في أداء القطاع الخاص غير النفطي في مصر، مدفوعًا بتحسين ظروف السوق المحلية وتراجع ضغوط التكلفة. وفي فبراير استمر تواجد المؤشر فوق مستوى الحياد ليسجل ٥٠,١

شكل ٤: نسبة المساهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث
للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

الناتج المحلي الإجمالي

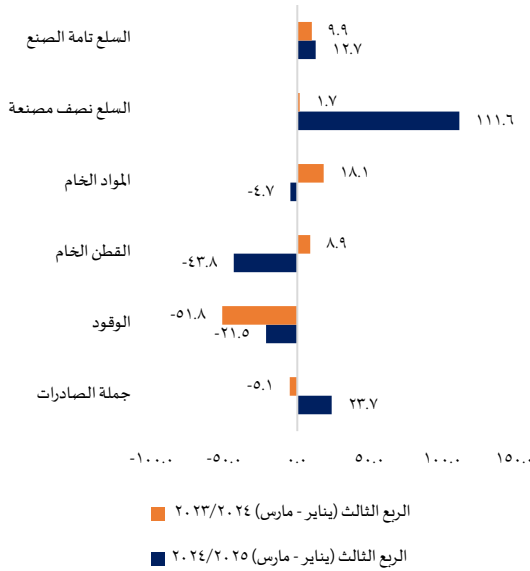


وقد تجلّى النمو الذي شهده الربع الثالث في استمرار نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية في الانتعاش محققاً معدل نمو بلغ ١٦,٠٣% خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بالفترة ذاتها من العام المالي السابق، الذي سجل النشاط فيها انكماشاً بلغ ٣,٩٦%. ويتزامن هذا النمو الملحوظ في الربع الثالث مع حرص الدولة على تكثيف الاستثمارات في القطاع الصناعي باعتباره من القطاعات ذات الأولوية في البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية. ويُعد نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية هو الأكثر مساهمة في نمو الناتج خلال الربع حيث بلغت مساهمته ١,٩ نقطة مئوية، ضمن إجمالي نمو بلغ ٤,٧٧% (شكل ٤ و٥).



حققت صناعات السيارات، والملابس الجاهزة، والمشروبات، وصناعة الورق، والمنسوجات، معدلات نمو ٩٣٪، ٥٨٪، ٣٤٪، ٢٠٪، ١٧٪ على التوالي.

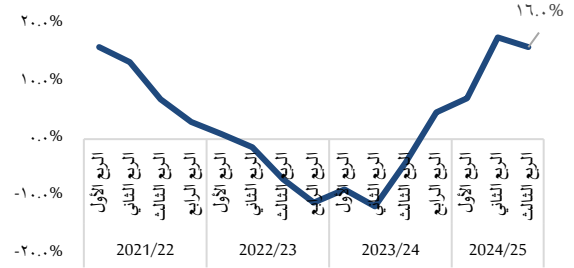
شكل ٧: معدل النمو السنوي للصادرات المصرية وفقاً للدرجة التصنيع - الربع الثالث ٢٠٢٤/٢٠٢٥



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

تشير بيانات الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة على فرص واعدة في ظل التحولات الجارية في خريطة التجارة العالمية، حيث شهد هذا القطاع تسارعاً ملحوظاً في نمو الصادرات خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، مسجلاً زيادة سنوية تجاوزت ٢٣,٧٪ في الربع الثالث مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق (شكل ٨). ويُعزى هذا الأداء الإيجابي إلى استفادة مصر من التوترات التجارية الدولية وتوجه المستوردين نحو تنويع مصادر التوريد، وهو ما يعكس مرونة قطاع الملابس الجاهزة وقدرته على الاستجابة السريعة للطلب العالمي.

شكل ٦: معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

علاوة على ما سبق، سجل حجم الصادرات المصرية من السلع النصف مصنعة والسلع تامة الصنع نمواً ملحوظاً خلال الربع الثالث. فقد نمت الصادرات نصف المصنعة (التي ساهمت بنسبة ٣١,٩٪ من إجمالي الصادرات السلعية) بنسبة ١١١,٦٪ خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. ونمت أيضاً الصادرات تامة الصنع (التي ساهمت بنسبة ٤٨,٦٪ من إجمالي الصادرات السلعية) بنسبة ١٢,٧٪؛ حيث شهدت صادرات الملابس الجاهزة، مستحضرات العطور والتجميل، والعجائن والمحضرات الغذائية المتنوعة، والأقمشة القطنية، والأدوية، نمواً بلغ ٢٣,٧٪، ٢١,٩٪، ٢١,٥٪، ٩,٦٪، ٩,٣٪ على التوالي.

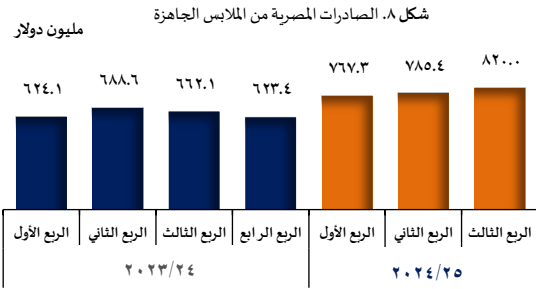


حقق نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نموًا بنسبة ١٤,٧% خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، جاء ذلك بالتزامن مع إطلاق خدمة Wi-Fi Calling في يناير ٢٠٢٥ لتعزيز جودة الاتصالات في المناطق ضعيفة التغطية، فضلًا عن بناء أكثر من ٣٠٠٠ برج محمول خلال ٢٠٢٤، ضمن خطة تستهدف تغطية جميع الطرق السريعة وقرى مبادرة "حياة كريمة" بحلول منتصف العام.

كما شهدت الخدمات المالية الرقمية توسعًا ملحوظًا؛ حيث ارتفع عدد المحافظ الإلكترونية بنسبة ٣١% خلال الربع الثالث من ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بالربع المناظر من ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ليصل إلى ٤٣,٧ مليون محفظة، وزاد عدد المعاملات المالية المنفذة عبرها بنسبة ٦١%، وارتفعت القيمة الإجمالية لهذه المعاملات بنسبة ٦٣% لتسجل ٨٥٩,٢ مليار جنيه.

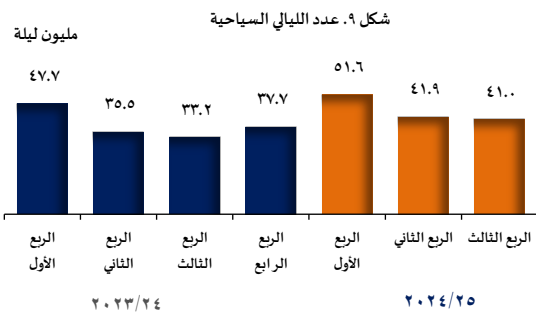
وقد حقق نشاط التأمين نموًا ملحوظًا خلال الربع بلغ ٧,٧% مقابل ٢,٢% خلال الربع المناظر للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، حيث ارتفع إجمالي الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى ٣٠,٣٣ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٢,٠٥ مليار جنيه في الربع المناظر من العام السابق، بمعدل نمو ٣٧,٦%. كما بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو ٦,٥ مليار جنيه خلال الربع الثالث تمثلت في شهادات استثمار وودائع، ووثائق صناديق استثمار.

سجل نشاط الزراعة نموًا موجبًا بلغ ٤,٧% خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وذلك في ظل الارتفاع الذي يشهده الإنتاج الحيواني والنباتي والسمكي؛ فقد زاد الإنتاج النباتي للمحاصيل الشتوية بنسبة ٨,٥%، وارتفعت كمية الإنتاج الحيواني بنسبة ١٢,٣% مقارنة



وقد حققت عدة أنشطة اقتصادية أخرى معدلات نمو موجبة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وفي هذا الإطار، سجل نشاط السياحة (المطاعم والفنادق) نموًا بلغ ٢٣%، حيث ارتفع عدد السائحين إلى ٣,٩٤ مليون سائح خلال الربع الثالث من العام المالي الحالي، مقارنة بـ ٣,٧٩ مليون سائح في الربع المقابل من العام المالي السابق. وقد ارتفع عدد الليالي السياحية إلى ٤٠,٩٧ مليون ليلة مقارنة بـ ٣٣,١٧ مليون ليلة في الربع المقابل من العام المالي السابق (شكل ٩).

وقد جاء هذا النمو في ظل مساهمة مشروعات البنية التحتية الجديدة، مثل إنشاء الطرق والمجاور الحديثة، وتوسيع شبكة النقل الكهربائي، في تسهيل حركة التنقل بين الوجهات السياحية المختلفة، مما انعكس إيجابًا على زيادة عدد الليالي السياحية، كما يجري تنفيذ خطط لزيادة الطاقة الفندقية بحوالي ٢٠%.

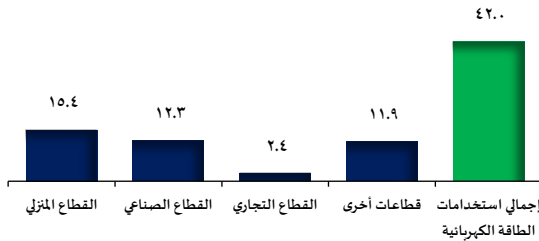




المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بـ ٣٩,٦٧ جيجا وات/ساعة في الربع المقابل من العام المالي السابق.

وفي هذا الصدد، ارتفعت استخدامات القطاع المنزلي من ١٤,٢ إلى ١٥,٤ جيجا وات/س، بمعدل نمو ٨,١%. وارتفعت استخدامات القطاع الصناعي من ١١,٧ إلى ١٢,٣ جيجا وات/س، بمعدل نمو ٥%. بالإضافة إلى ذلك، تزايدت استخدامات القطاع التجاري من ٢ إلى ٢,٤ جيجا وات/س، بمعدل نمو ١٦,٣%. وبالنسبة للجهات الأخرى ارتفعت الاستخدامات من ١١,٧ إلى ١١,٩ جيجا وات/س، بمعدل نمو ٢%، (شكل ١٠).

شكل ١٠: استخدامات الطاقة الكهربائية خلال الربع الثالث ٢٠٢٤/٢٥ جيجا وات/ساعة



المصدر: الشركة القابضة لكهرباء مصر.

وبالإضافة إلى ما سبق، سجلت أنشطة الوساطة المالية، والخدمات الاجتماعية، وتجارة الجملة والتجزئة، والحكومة العامة معدلات نمو موجبة بلغت ١٧,٣٤%، ٤,٦٣%، ٣,٨%، و ٣,١٣% على التوالي.

ومن ناحية أخرى، حققت قطاعات أخرى معدلات نمو سالبة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ومن هذه الأنشطة نشاط قناة السويس الذي انكمش بنسبة ٢٣,١%، وإن كان بمعدل متناقص عما كان عليه في الربع المناظر الذي انكمش فيه النشاط بنسبة ٥١,٦% على خلفية بداية أزمة تراجع أعداد السفن المارة عبر قناة السويس في ضوء التوترات الجيوسياسية التي أثرت

بالعام السابق وذلك نتيجة لتنفيذ برامج لدعم تحسين سلالات الأبقار والجاموس مما أدى إلى زيادة إنتاج اللحوم والألبان وتقليل الفجوة الاستيرادية، حيث زادت إنتاج مذبوحات الماشية بنسبة ٧,١% ولحوم الدواجن بنسبة ١٠,٩% وايضا هناك زيادة كبيرة في إنتاج الألبان بنسبة ١٥,٧%، وذلك خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وبالنسبة للربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، فقد شهد ارتفاعاً في حجم الصادرات الزراعية بمقدار ٥٠٠ ألف طن مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي؛ حيث تحتل مصر المركز الأول عالمياً في تصدير الموالح والفراولة المجمدة، ومراكز متقدمة في تصدير البصل، والثوم، والبطاطس، والطماطم.

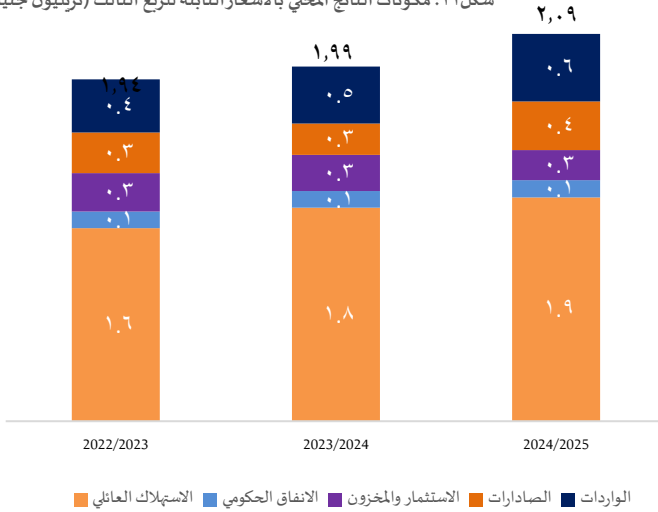
كما حقق نشاط التشييد والبناء نمواً بلغ ٣,١٣%، وذلك في إطار جهود الدولة لتنفيذ المشروعات التنموية، بما في ذلك تطوير البنية التحتية والمرافق العامة والإسكان. حيث شهد السوق العقاري المصري خلال شهر يناير ٢٠٢٥ إطلاق ١٢ مشروعاً عقارياً جديداً في المدن الحديثة بشرق وغرب القاهرة، وتأتي مدن القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة على رأس هذه المناطق. وفيما يتعلق بمواد البناء ارتفعت مبيعات الأسمنت لتصل إلى ١٠,٨ مليون طن، مقارنة بـ ٩,٩ مليون طن خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق، محققة نسبة نمو قدرها ٨,٦%.

وقد حقق نشاط الكهرباء معدل نمو مرتفع بلغ ٥,٧٦%، وقد جاء هذا النمو نتيجة زيادة استخدامات الكهرباء إلى ٤١,٩٧ جيجا وات/ساعة خلال الربع الثالث من العام



٢,٠٩ تريليون جنيهه بالأسعار الثابتة (الشكل ١١) في ذات الفترة، ليحقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو بنسبة ٤,٨% خلال الربع الثالث من ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

شكل ١١: مكونات الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للربع الثالث (تريليون جنيهه)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

جاء ذلك النمو مدفوعًا بشكل كبير بصافي الصادرات التي ساهم بحوالي ٢,٧ نقطة مئوية في ذلك النمو، مما يعكس التحسن في أداء التجارة الخارجية مقارنةً بالفترات السابقة. وقد ساهم الإنفاق الحكومي بحوالي ٠,٢٧ نقطة مئوية. أما الاستثمار، فقد سجل أقل مساهمة في النمو بلغت -٢,٤٤ نقطة مئوية (شكل ١٢).

ويعزى هذا التراجع في مساهمة الاستثمارات إلى انخفاض الاستثمارات العامة بصورة كبيرة بلغت ٤٥,٦% بالأسعار الثابتة مقارنة بذات الربع العام السابق ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وذلك على الرغم من زيادة قيمة الاستثمار الخاص بمعدل ٢٤,٢% بالأسعار الثابتة، إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية

بالسلب على إيرادات القناة حتى الآن وفي هذا السياق، تراجعت إيرادات القناة بنسبة ١٩% إلى ٠,٩٠ مليار دولار في الربع الحالي مقارنة بحوالي ١,١ مليار دولار في الربع المقابل من العام المالي السابق.

وبالنسبة لحمولة السفن المارة عبر القناة، فقد تراجعت خلال الربع الثالث بنسبة ٢٣% حيث وصلت إلى ١١٥,٦ مليون طن مقارنة بحوالي ١٥٠,٣ مليون طن في الربع المقابل من العام المالي السابق، وذلك وفقًا لبيانات هيئة قناة السويس.

وكذلك استمر ناتج قطاع الاستخراجات في التناقص حيث انكمش بنسبة ١٠,٣٨% نتيجة لانكماش نشاطي البترول والغاز الطبيعي خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، فقد تراجع نشاط البترول بنسبة ٩,٥٢%، كما انكمش نشاط الغاز الطبيعي بنسبة ٢٠,٥%. حيث تراجع الإنتاج المحلي من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز إلى ٦,٥ مليون طن خلال هذا الربع مقارنة بحوالي ٧,٢ مليون طن خلال الربع المقابل من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمعدل انخفاض ٩,٥٢%. وقد تراجع أيضًا الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي إلى حوالي ٨ مليون طن خلال الربع مقارنة بـ ١٠,١ مليون طن خلال الربع المقابل من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمعدل انخفاض ٢٠,٥%. وقد جاء هذا التراجع نتيجة تباطؤ الاستثمارات في تنمية الحقول.

الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمكونات الإنفاق

سجل الناتج المحلي ٤,٥٦ تريليون جنيهه بالأسعار الجارية في الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، فيما سجل

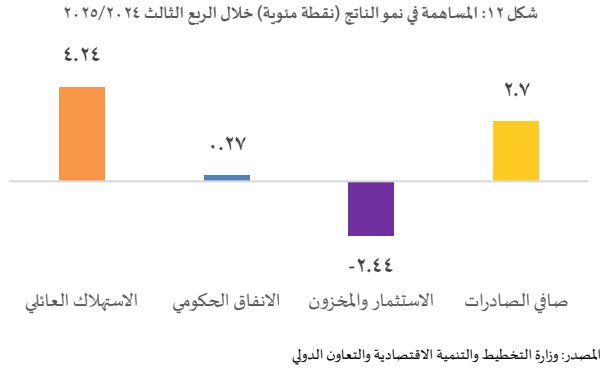


لتعويض التراجع في الاستثمارات العامة، مما أدى إلى صافي مساهمة سلبية في النمو.

تشير بيانات التجارة الخارجية خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى تحسن كبير في الصادرات لتحقيق معدل نمو بلغ نحو ٣٢,٧% مقارنةً بالربع المناظر في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، خاصة في صادرات مستلزمات الإنتاج الوسيطة المصنعة محليًا، التي ارتفعت بنحو ٧٤,٢% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، والتي تستحوذ على ما يزيد عن نصف الصادرات المصرية، يليها صادرات السلع الرأسمالية عدا معدات النقل محققة معدل نمو بلغ نحو ٣٤,٦%. كما ارتفعت صادرات السلع الغذائية المصنعة بغرض الإستهلاك بما يقرب من ١٩%، فضلًا عن زيادة صادرات السلع الغذائية الأولية (سواء بغرض التصنيع أو الإستهلاك) بنحو ١٥% مما يعكس تنامي القدرة التنافسية للصناعة المحلية في الأسواق الخارجية. وعلى النقيض، انخفضت صادرات بعض السلع مثل صادرات الوقود والزيوت سواء الخام والمصنعة بما يقرب من ٤٨%، وكذلك صادرات قطع غيار وسائل النقل بنحو ٢٩,٦%.

وعلى جانب الاستيراد، ارتفعت الواردات المصرية من السلع والخدمات بنحو ١٧,٩% مدفوعًا بزيادة واردات السلع الرأسمالية عدا معدات النقل بنحو ٤٨% مقارنةً بالربع المناظر في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، وكذلك واردات الوقود والزيوت المصنعة بنحو ٤٤%، وواردات مستلزمات الإنتاج الوسيطة المصنعة بنحو ١٩%. كما تجدر الإشارة إلى انخفاض حجم واردات مصر من مستلزمات الصناعة

الأولية بنحو ١٦%، والسلع الغذائية الأولية الموجهة لقطاع الصناعة بنحو ١٣%، بما يعكس التوجه للاعتماد على مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة المحلية كبديل للسلع المستوردة بهدف تخفيض فاتورة الاستيراد.

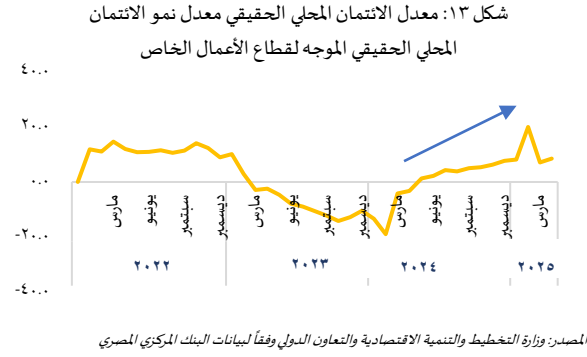


وفيما يتعلق بالاستثمارات، تشير البيانات إلى تحولات واضحة في هيكل الاستثمار في مصر خلال الفترة الأخيرة وخاصة بداية العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، بما يعكس جهود الدولة في إعادة هيكلة الاستثمارات العامة، وتفعيل دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي. ويظهر هذا التوجه بوضوح في تطور قيمة الاستثمارات ومكوناتها بين القطاعين العام والخاص.

سجل إجمالي الاستثمار والمخزون تراجعًا من نحو ٢٩٩,٢ مليار جنيهه بالأسعار الثابتة في الربع الثالث من ٢٠٢٤/٢٠٢٣ إلى ٢٥٠,٥ مليار جنيهه في الربع الثالث من ٢٠٢٥/٢٠٢٤ بالأسعار الثابتة، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض الاستثمارات العامة من ١٥٥,٣ مليار جنيهه بالأسعار الثابتة في الربع الثالث للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ إلى ٨٤,٥ مليار جنيهه في الربع الثالث من العام المالي الحالي لتشكل الاستثمارات العامة حوالي ٣٧,٢% من إجمالي قيمة الاستثمارات (بدون المخزون)

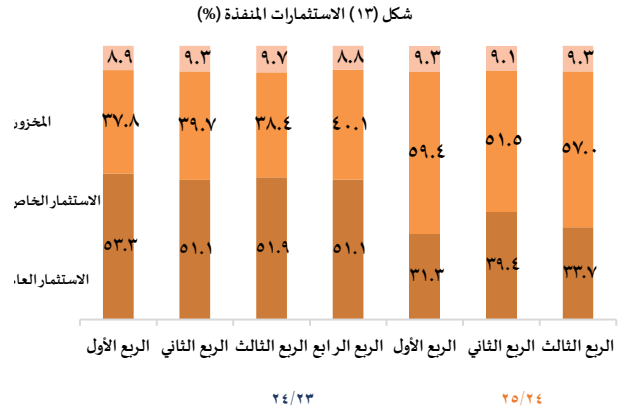


النقدي، مما يُعزز من قدرة القطاع الخاص على الحصول على التمويل اللازم للتوسع والاستثمار.



ورغم استمرار حالة عدم اليقين العالمية، تظل المؤشرات الأولية إيجابية بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥؛ حيث يُتوقع أن يحقق الاقتصاد المصري معدل نمو أعلى من المعدل المستهدف البالغ ٤٪، مدعوماً بزيادة الاستثمارات الخاصة والانتعاش الملحوظ في القطاع الصناعي، إذ بلغ متوسط النمو خلال الأشهر التسعة الأولى من العام نحو ٤,٢٪. وعلى الرغم من اندلاع الحرب بين إسرائيل وإيران في ١٣ يونيو ٢٠٢٥، وما صاحبها من مخاوف أولية بشأن اتساع نطاق التوترات الإقليمية وتداعياتها المحتملة على الأسواق العالمية، فقد جاءت التأثيرات الفعلية على أسواق النفط والسلع والأسواق المالية العالمية أقل حدة من المتوقع. وقد ساهم هذا في دعم قرار الإبقاء على مستهدفات النمو دون تعديل للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وفقاً لتقديرات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف تحقيق معدل نمو يبلغ نحو ٤,٥٪، مع الاستمرار في متابعة التطورات الجيوسياسية وتقييم آثارها المحتملة على النشاط الاقتصادي.

وذلك على الرغم من ارتفاع الاستثمارات الخاصة من ١١٥ مليار إلى ١٤٢,٨ مليار جنيه بالأسعار الثابتة لتستحوذ بذلك على حوالي ٦٢,٨٪ من إجمالي الاستثمارات (بدون المخزون).



يعكس هذا الانخفاض في الاستثمارات العامة توجه الدولة إلى حوكمة الاستثمارات العامة وترشيدها، مقابل تعزيز الاستثمارات الخاصة، وتحفيز دور القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وهو ما يتماشى مع سياسات الإصلاح الاقتصادي (شكل ١٣).

وتزامن تعافي الاستثمارات الخاصة مع استمرار تعافي نمو الائتمان المحلي الحقيقي الموجه لقطاع الأعمال الخاص بلغ نحو ١١,٧٪ في المتوسط خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، قبل أن يسجل ٨٪ على أساس سنوي بنهاية أبريل ٢٠٢٥ (شكل ١٤). بينما تشير أحدث البيانات أن القطاع الصناعي استحوذ على النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (٤٣٪). ومن المتوقع أن يواصل نمو الائتمان الموجه للقطاع الخاص تسارعه خلال الفترة المقبلة، مدفوعاً ببدء البنك المركزي دورة التيسير



جدول (١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %

الربع الثالث ٢٤/٢٥	الربع الثالث ٢٣/٢٤	الانشطة الاقتصادية
٤,٧٠	٤,٩٤	الزراعة والغابات والصيد
-١٠,٣٨	-٣,٢١	الاستخراجات:
-٩,٥٢	-٠,٣٢	أ) بترول
-٢٠,٥٠	-١١,٣٢	ب) الغاز
٣,٤٠	٤,٢٣	ج) استخراجات أخرى
١٠,٨٨	-٥,٠٢	الصناعات التحويلية:
-٤,٧٤	-٩,٨	أ) تكرير البترول
١٦,٠٣	-٣,٩٦	ب) تحويلية أخرى
٥,٧٦	٤,٨٧	الكهرباء
١,٤١	٣,٤٢	المياه والصرف وإعادة التدوير
٣,١٣	٥,٤٧	تشديد وبناء
٠,٧	٦,٦٠	النقل والتخزين
١٤,٧٠	١٣,٨٧	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٣,٨٠	٣,٨٧	المعلومات
-٢٣,١	-٥١,٦١	قناة السويس
٣,٨٠	٧,٢١	تجارة الجملة والتجزئة
١٧,٣٤	٦,٦٢	البنوك
٧,٧٠	٢,٢٢	التأمينات الاجتماعية والتأمين
٢٢,٩٧	٧,١٠	المطاعم والفنادق
٢,١٧	٣,٧٥	الانشطة العقارية وخدمات الاعمال
١,٧٤	٣,٤٤	أ- الملكية العقارية
٣,١٦	٤,٥٠	ب - خدمات الاعمال
٣,١٣	٣,٤١	الحكومة العامة
٤,٦٣	٥,٨١	الخدمات الاجتماعية
٥,٨٤	٥,٤٦	أ- التعليم
٣,٩٩	٦,٠٦	ب- الصحة
٤,٠١	٥,٩٠	ج- الخدمات الأخرى
٤,٧٥	٢,١٣	الإجمالي العام



جدول (٢) الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية)

بالمليون جنيه

الربع الثالث ٢٤/٢٥	الربع الثالث ٢٣/٢٤	الانشطة الاقتصادية
٧٢٩,٦٤٨,٩	٤٩٩,٠٥٩,٦	الزراعة والغابات والصيد
٢٩١,٤٨٩,٣	٢٧٠,٦١٣,٣	الاستخراجات:
١٢٠,٧٢٠,٩	١٢٥,١٥٨,٩	(أ) بترول
٧٨,٧٤١,١	٨٥,٥٨٤,٩	(ب) الغاز
٩٢,٠٢٧,٣	٥٩,٨٦٩,٦	(ج) استخراجات أخرى
٧١٠,١٧٣,١	٥٦٣,٧٧٩,٩	الصناعات التحويلية:
١٧٢,٦١٨,٨	١٢٦,٢١٧,٢	(أ) تكرير البترول
٥٣٧,٥٥٤,٣	٤٣٧,٥٦٢,٧	(ب) تحويلية أخرى
٧٥,٤٥٧,١	٥٧,٩١٨,٦	الكهرباء
١٦,٩٦٣,٧	١٦,٦٥٢,٧	المياه والصرف وإعادة التدوير
٤٥٥,٨٧٧,٦	٣٤٣,٢٨٠,٠	تشديد وبناء
٢٤٢,٥٥٩,٥	١٥٥,٠٧١,٦	النقل والتخزين
٩٩,٥١١,٩	٧٧,٧٣٣,٨	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١٣,٦٥٤,٧	١١,٧٨٦,١	المعلومات
٤٠,٠٠٩,١	٣٤,٩٦٠,٨	قناة السويس
٥١٢,١٨٥,٥	٤٢٥,٣٠٣,٦	تجارة الجملة والتجزئة
١٥٧,٩٩٥,٤	١١٦,٠٥٧,١	البنوك
٢٦,٠١٩,٧	٢٠,٨٢٣,٢	التأمينات الاجتماعية والتأمين
١٣٧,٨٧١,٨	٩٥,٦٨٤,٣	المطاعم والفنادق
٣٠٧,٥٢٤,٦	٢٧٧,٠٤٥,٧	الانشطة العقارية وخدمات الاعمال
٢٠٦,٤١٣,٤	١٨٣,٩٩٦,٠	أ- الملكية العقارية
١٠١,١١١,٢	٩٣,٠٤٩,٧	ب - خدمات الاعمال
٢٢٨,٠٨٦,٠	١٩٣,٧٧٠,٩	الحكومة العامة
٢٨٨,٧٨٦,٠	٢٣٠,١٨٩,٣	الخدمات الاجتماعية
٨٦,٦٣٨,٢	٧٣,٩٣٧,٠	أ- التعليم
١٢٨,٦٧٠,٠	٩٤,٧١٥,٢	ب- الصحة
٧٣,٤٧٧,٨	٦١,٥٣٧,١	ج- الخدمات الأخرى
٤,٣٣٣,٨١٤,٠	٣,٣٨٩,٧٣٠,٦	الإجمالي العام



جدول (٣) الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمكونات الإنفاق (بالأسعار الجارية)
(مليار جنيه)

المكون	الربع الثالث ٢٣/٢٤	الربع الثالث ٢٤/٢٥
الاستهلاك العائلي	٣١٩٦,٣	٤١٤٧,٥
الاستهلاك الحكومي	٢١٣,٩	٢٥٣,٨
الاستثمار والمخزون	٤٥٧,٧	٥٣١,٢
الصادرات السلعية والخدمات	٥١٠,٣	٩٤١,٠
الواردات السلعية والخدمات	٨٠٢,٤	١٣١٥,١
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٣,٥٧٥,٨	٤,٥٥٨,٤

جدول (٤) الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمكونات الإنفاق (بالأسعار الثابتة)
(مليار جنيه)

المكون	الربع الثالث ٢٣/٢٤	الربع الثالث ٢٤/٢٥
الاستهلاك العائلي	١٧٦٦,١	١٨٥٠,٦
الاستهلاك الحكومي	١٣٧,١	١٤٢,٥
الاستثمار والمخزون	٢٩٩,٢	٢٥٠,٥
الصادرات السلعية والخدمات	٢٦٠,٠	٤٠١,٥
الواردات السلعية والخدمات	٤٦٩,٥	٥٥٧,٣
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	١,٩٩٢,٩	٢,٠٨٨,٠